University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس والعشرون – 02 / أغسطس(2017)

التنمية المستدامة في الوطن العربي - المعوقات والمتطلبات

د. محمد مجيد محمود.

(قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار - البيضاء – ليبيا)

التنمية المستدامة في الوطن العربي - المعوقات والمتطلبات

المخلص:

بالرغم من التقدم الكبير في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، والذي تحقق خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو RIO إلا أن هناك عددًا كبيرًا من دول العالم العربي لا تزال تواجه الكثير من العراقيل والصعوبات التي تقف حائلا أمام تبني وتفعيل خطط وبرامج التنمية المستدامة. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التنمية المستدامة وابرز معوقاتها وما هي أهم متطلبات تحقيقها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل جوانب التنمية المستدامة واستنباط الحقائق، وقد توصلت الدراسة إلى أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة وكذلك أهم المتطلبات التي تساعد في تحقيقها.

Abstract

Despite the significant progress in the field of environmental action and the sustainable development process in the Arab countries, which was achieved during the period following the Rio Declaration, a large number of countries in the Arab world continue to face many obstacles to the adoption and implementation of sustainable development plans and programs. The study aimed to shed light on the issue of sustainable development and its main obstacles and what are the most important requirements for achieving them. Also, The study relied on the descriptive approach in analyzing the aspects of sustainable development and concluding facts. Finally the study reached the main obstacles that prevent sustainable development as well as the most important requirements that help in achieving it.

- **المقدمة:**

شهد العالم خلال العقود الماضية، إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداماً، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة، الأمر الذي دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها، من جهة أخرى.

وبالرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة، قد لقي قبولا واستحسانا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات جادة على طريق الاستدامة الحقيقية، بحيث يتم التوفيق بين التناقضات القائمة بين التنمية والبيئة والناجمة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين (غانم ،2012).

وكنتيجة لذلك، فإن العالم اليوم يعيش تحت وطأة العديد من المشكلات البيئية الضخمة التي تكتسب صبغة كونية وعلى رأسها التغيرات المناخية المترتبة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.ولا شك في أن المشكلات البيئية لها ثمن، وكلما ازدادت حدة تلك المشكلات، كان الثمن باهظا وله العديد من الانعكاسات السلبية على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة. وتعد الدول النامية أكثر البلدان تضررا من المشكلات البيئية، إذ أن هذه الدول لا تمتلك القدرات والإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية ولا على صعيد العلاج. وتواجه دول العالم العربي بحكم انتمائها إلى مجموعة الدول النامية حاليا وسوف تواجه مستقبلا تحديات كبرى لها علاقة وطيدة بالتوفيق بين البيئة والتنمية.

ولم تعد اليوم حقيقة العلاقة المتينة والمتبادلة التأثير بين كل من البيئة والتنمية مجالا للشك، حيث أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة، مثلما تعتمد من جانب على مقدرة الإنسان ومستوى مداركه ومعارفه العلمية، فإنها تعتمد من جانب آخر، على الاستغلال والاستخدام السليم للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. إذ يستحيل القيام بتنمية شاملة ومستدامة تلبي حاجات ومتطلبات الإنسان المتنامية، بمعزل عن معرفة ومراعاة الظروف البيئية المحيطة والتي تشكل الأساس المادي للأنشطة الإنسانية المختلفة وتؤثر على مستوى تقدمه ورفاهيته.

وجدير بالذكر، أن ما حدث من تدهور خطير للبيئة في العصر الراهن، لم يكن سوى نتاجا لقيام الإنسان باستغلال واستنزاف الموارد البيئية دون الأخذ في الاعتبار النتائج والآثار السلبية التي تضر به وبمحيطه البيئي، وذلك في ظل ما يعرف بالتنمية التقليدية. ففي ظل تلك التنمية التقليدية، سعت شعوب العالم قاطبة نحو رفع مستوى النمو الاقتصادي، باعتباره الطريق الأمثل لتحسين معيشة الإنسان وزيادة رفاهيته، أما فيما يخص البيئة، فقد تم التعامل معها باعتبار أنها مخزونا هائلا من الموارد الطبيعية التي لا تنضب، لازما لإحداث التنمية، وفي الوقت ذاته مصرفا لمخلفات التنمية.(غانم ، 2012).

أهداف الدراسة

تهدفهذهالدراسة إلى التعرف على معوقاتالتنميةالمستدامةفيدولالعالمالعربيوتنقسمالدراسة إلى جزأين،يتناولالجزءالأولماهيةالتنميةالمستدامةوماهي أهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيقها، بينما يتناول الجزء الثاني أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تتمكن من تحقيق التوازن

الاجتماعي بعيدا عن العولمة وتأثيراتها السلبية. لذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة، وتجسد أهميتها بما يأتي :

1.أصبحت حماية البيئة ومواردها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع.

2. تزايد اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد على الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة.

المناقشة

أولا. معوقات التنمية المستدامة

يمكن تحديد معوقات التنمية المستدامة بشكل عام بما يأتي:

1.الفقر:

لقد استفحلت حالة الفقر على المستويين العربي والعالمي، فعلى مستوى الفقر العالمي تشير الإحصاءات إلى أن هناك (15%) من سكان العالم في البلدان ذات الدخل المرتفع يستهلكون (54%) من مجموع الإنتاج العالمي، في حين أن (40%) من الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض يستهلكون (11%) من مجموع الإنتاج العالمي، بحيث أصبح معدل الفقر في الدول النامية يساوي دولارا واحدا يوميا، فكان أن تراجعت مستويات التعليم والتأهيل، وأدى هذا التراجع إلى عجز في الكوادر والكفاءات العلمية التي تعتبر الأساس في أي تنمية مستدامة.

ويعتبر الفقر المأساة الإنسانية الأكثر تداولا على ألسنة وكتابات المفكرين سواء الاقتصاديين أو غيرهم، ولارتباطه بكثير من القضايا الأخرى (الصحة، التعليم، حق الحياة، وغيرها)، فقد تعددت النظرة إليه والحلول المطروحة لمكافحته. وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات المخيفة المثبتة في التقارير الرسمية (المحلية والدولية)، فإنه قد صار تحديا صارخا لنجاح استراتيجيات التنمية المستدامة، سواء على صعيد التعاون العالمي أو على صعيد السياسات المحلية.

ويمكن التمييز بين الفقر الريفي والفقر الحضري، حيث إن هذا الأخير سمة رئيسية في بلدان العالم الثالث، ويعود ذلك إلى أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة لأفقر السكان، وتتعرض هذه المناطق الريفية (الزراعية) إلى تأثير الكوارث الطبيعية وتدهور مواردها، بالإضافة إلى مشاكل القطاع الزراعي، فإن شح المياه ونقص الرعاية الصحية في هذه الأرياف يشكل أحد أهم مظاهر وأسباب الفقر في آن واحد. وتعد إفريقيا هي القارة الأفقر بين قارات العالم، حيث جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2002 أن إفريقيا تدخل القرن الواحد والعشرين وهي الأفقر والأقل نموا وأكثرها تخلفا تكنولوجيا ومديونية، ودمارا جراء الصراعات الأهلية، كما أن حصتها لا تزيد عن 1.5 % من التجارة العالمية من السلع والخدمات(الزاوي، 2004: 119).

ويرى البنك الدولي أن الفقر يعود للأسباب التالية(البنك الدولي،2002):

أ.فقدان مصدر الدخل والموارد التي تمكن المرء من الحصول على الاحتياجات الأساسية.

ب. ضعف المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الحكومة.

ج.التعرض للكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وموجات الجفاف والأوبئة.

د.قلة الموارد الطبيعية والمالية وسوء الإدارة.

2.الكثافة السكانية:

تميزت البلدان العربية، خلال معظم النصف الثاني من القرن العشرين بواحد من أعلى معدلات النموالسكاني في العالم أجمع، ففي الفترة الممتدة بين العامين 1975 و1980 كانت المعدلات الإجمالية للخصوبة في المنطقة 6.5 ما يعني أن معدل إنجاب المرأة العربية خلال عمر الإنجاب هو ستة مواليد

أو سبعة، انخفض هذا المعدل إلى 3.6 في الفترة ما بين العامين 2000 و2005، وهو أعلى من نسبة الاستعاضة السكانية البالغة 2.1، وقد أسهم معدل الخصوبة المرتفع في ارتفاع نسبة النمو السكاني مع أنه انخفض من 3.2 في المائةسنوياً في الفترة بين العامين 1970 و1975 إلى 2.1 في المائة في الفترة ما بين العامين 2000 و2005سنوياً،هذا ومن المتوقع أن يزيد النمو السّكاني في المنطقة بنسبة 2 في المائة سنوياً ما بين العامين 2005 و2010، وبنسبة 1.9 في الفترة ما بين العامين 2010 و2015. وتقارب هذه النسب ضعف المتوسط الحسابي العالمي خلال الفترات نفسها، وهي 1.2في المائة، و1.1 في المائة على التوالي. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه، إذا تم أخذ الزخم السكاني الحالي بالاعتبار، فستضمّ البلدان العربية نحو 385 مليون نسمة بحلول العام 2015(بالمقارنة مع 172 مليونا في العام 1980، و331 مليونا في العام 2007) وفي منطقة تتسم بالندرة المتزايدة للمياه والأراضي الصالحة للزراعة، سيفرض النمو السكاني وفق هذه المعدلات ضغوطاً شديدة على الطاقة الإنتاجية للأراضي العربية ويزيد من تهديد الاستدامة البيئية،والشكل رقم (1) يبين معدلات النمو السكاني للدول العربية (تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2009).

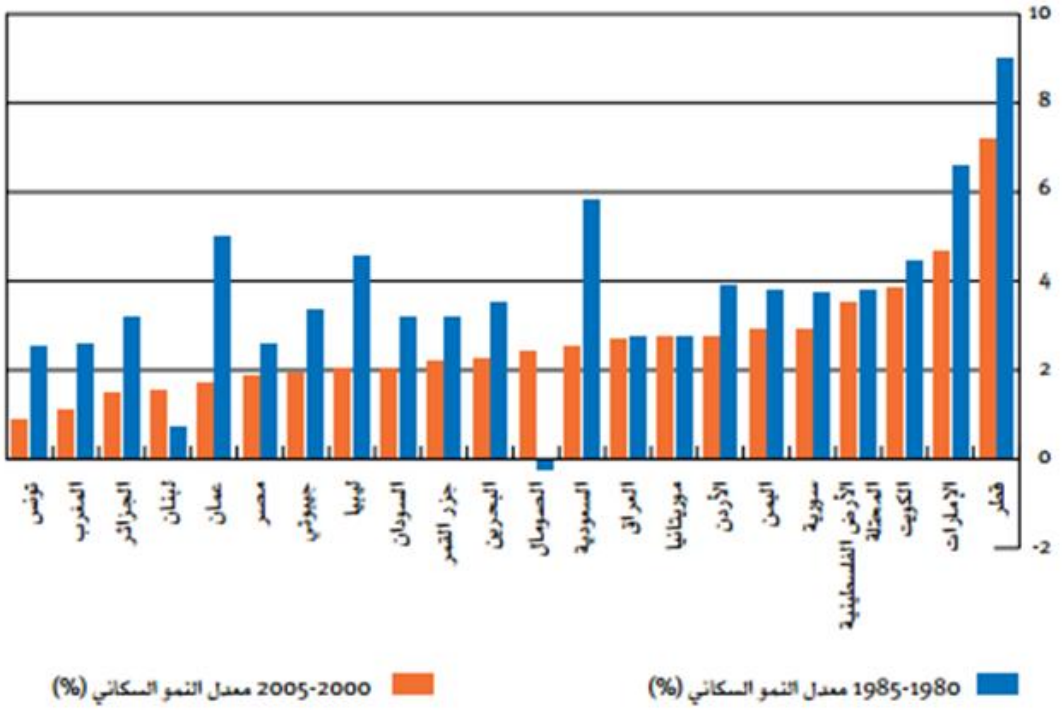

شكل رقم (1): معدلات النمو السكاني للدول العربية

3.التلوث:

إن الرؤية الاقتصادية في الاقتصاد شأنها شأن رؤية الأعمال في الإدارة، حيث نظرت إلى البيئة على أنها الوعاء الذي لا ينتهي، والذي يقدم السلع المجانية من ماء وهواء وضياء وأشياء أخرى. وحتى عندما تطورت الصناعة الاستخراجية فإن هذه الرؤية استمرت بقوة بأشكال أخرى، فالنفط والموارد الطبيعية هي هبة الطبيعة والأهم أنها توجد بكميات لا متناهية، وكان هذا يفسر الاستغلال المتزايد حتى الآن والأسعار المتدنية في البداية التي كانت تغري بالتبذير وسوء الاستخدام أكثر مما تدفع إلى الاستخدام الرشيد.وإذا كان الاقتصاد قد أفرز في ظل هذه الرؤية أولوية النمو حتى وإن كان على حساب البيئة ولمصلحة هذا الجيل على حساب الأجيال الأخرى، فإن الأعمال قد جسدت ذلك بأشكال عديدة. ففي

البداية كانت البيئة لا تذكر في تحليلات الأعمال باعتبارها شيئاً من الخارجيات كمعطي مجاني لا يدخل في تحليل التكلفة- العائد أو في ترشيد العمليات الإدارية والإنتاجية. وهذا ما يفسر أن البيئة لم تظهر في كتابات فردريك تايلور وخاصة في كتابة (مبادئ الإدارة العلمية) الذي صدر عام (1911) كما أن التأكيد على الحجم في ظل إهمال واضح للجودة استمر حتى الستينيات كمدخل أساس في الإنتاج وكميزة تنافسية أساسية تعتمد على اقتصاديات الحجم.إن الإنتاجية كمقياس لأداء الاقتصاد في الدول والشركات في الأعمال، كان يعاني من خلل أساسي يرتبط بالتلوث المجاني الذي لم يكن يدخل في المدخلات من أجل الاحتساب الدقيق للإنتاجية كعلاقة بين المخرجات والمدخلات، لهذا فبدلاً من الصيغة التقليدية التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{قيمة المخرجات (السعر} \times \text{حجم الإنتاج)}}{\text{قيمة المدخلات (العمل+ رأس المال+ المواد)}}$$

كان من الضروري وفي ضوء المنظور البيئي الأخضر، أن تكون الإنتاجية كما في الصيغة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة المدخلات + قيمة عوامل البيئة}}$$

ومع أن الشركات في الخمسينيات بدأت في طرح مفهوم التلف الصفري وبرامج الجودة في الستينيات،وإدارة الجودة الشاملة في الثمانينيات، إلا أنها ظلت بعيدة عن تحسس الجودة البيئية، مما جعل الإنتاجية بعيدة عن تحسس المدخلات البيئية في حساباتها.

ومع تنامي الطرح البيئي الأخضر ظهر واضحاً أن حسابات الإنتاجية كان مبالغ فيها، وبحاجة إلى إدخال التكلفة البيئية في هذه الحسابات. وكان التطور اللاحق يتمثل في التحسين المستمر البيئي مما يجعل شركات الأعمال خضراء- ودية في التعامل مع البيئة، ولعل التطور الأكثر أهمية هو ما يتمثل في الوعي بأن التلوث الذي يهدد البيئة ويضر بصحة المجتمع وأفراده، فإنه أيضاً يضر إضراراً خطيراً بالإنتاجية أيضاً على الأقل من جانبين أساسيين هما(نجم، 2008: 132):

أولا. إن التلوث في حالات متعددة يبدو مدمراً للأنشطة الاقتصادية والحد منها مما ينعكس سلباً على الإنتاجية على المستوى الكلي، والأمثلة كثيرة ومنها أن تلوث الهواء في أوروبا وضع قيوداً على حركة الشاحنات والأنشطة الصناعية، كما أن الأمطار الحامضية أضرت بالغابات مما بات يهدد صناعة الأخشاب والأثاث وما يرتبط بهما، هذا بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة للعناية بالأبنية من أجل الصيانة وتجديد واجهاتها في فترات أقصر.

ثانيا.إن الشركات الملوثة أصبحت تتحمل التكاليف الإضافية، كما أصبحت مهددة بالمقاطعة والمواقف السلبية من الزبائن الخضر أصدقاء البيئة، الذين تتزايد قاعدتهم في المجتمعات الحديثة. وهذا يعني أن الإنتاجية التي تزيد من مخرجات عملياتها الملوثة قد لا تجد سوقاً لمنتجاتها فلا تعود لهذه المخرجات نفس قيمتها السابقة (Lesournd & Schilizzi, 2001).

والجدول التالي رقم (1) يوضحالآثار الأساسية للبيئة السيئة على الصحة والإنتاجية:

جدول رقم (1):الآثار الأساسية للبيئة السيئة على الصحة والإنتاجية

المشكلة البيئية	التأثير على الأرض	التأثير على الإنتاجية
- تلوث الماء وندرة المياه	أكثر من (3) ملايين يموتون وملايين المرضى كل عام بسبب التلوث، صحة منزلية سيئة ومخاطر الموت الإضافية بسبب	تدهور مكامن الصيد، وقت أطول للحصول على الماء في الريف، تكاليف بلدية أكبر لتوفير الماء الآمن، نفاذ الطبقات

المشكلة البيئية	التأثير على الأرض	التأثير على الإنتاجية
	ندرة المياه.	الصخرية المائية (Aquifers) قيود على النشاط الاقتصادي بسبب نقص المياه.
- تلوث الهواء	تأثيرات صحية حادة ومزمنة، مستويات زائدة في المدن المسؤولة عن (300-700) ألف وفاة مبكرة سنوياً، نصف أمراض سعال الأطفال المزمن.	قيود على الشاحنات والأنشطة الصناعية خلال الأحداث الحرجة، تأثير الأمطار الحامضية على الغابات، مجمعات المياه، والأبنية وغيرها.
	(400-700) من الناس بشكل أساسي النساء والأطفال في المناطق الحضرية يتأثرون بالدخان داخل البيت أو البيوت.	
- النفايات الصلبة والمضرة	انتشار الأمراض من خلال النفايات العفنة والنضوح من الحاويات- مخاطر النفايات المضرة حادة ومحلية عادة.	تلوث مكامن المياه الجوفية (Groundwater)
- تدهور التربة.	تقلص الأغذية جراء المزارع السيئة لاستنفاذ التربة، قابلية أكبر للجفاف (Dry out).	انخفاض الإنتاجية الحقلية بنسبة (0.5-1.5%) من الناتج الإجمالي شائع في التربة الاستوائية لتملح الصهاريج وقنوات أنهار النقل والأنظمة المائية الأخرى.
الزحزحة Deforestation	الفيضانات المحلية تقود إلى الأمراض والموت.	خفض القدرة على الوقاية من تآكل التربة، تزايد عدم استقرار مجمعات مياه الأمطار، تناقص القدرة على خزن الألكاربون، خسارة منتجات الغابات غير الخشبية.
فقدان التنوع الحيوي	الخسارة المحتملة للعقاقير الجديدة	خفض قابلية التكيف للأنظمة البيئية وفقدان الموارد الجينية.
تغيرات المناخ	المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية المناخية، الأمراض التي تعزى لنفاذ طبقة الأوزون (300) ألف إصابة بسرطان الجلد و(107) مليون من حالات الإعتام البصري (Cataracts) كل سنة.	تضر بالاستثمارات الساحلية بسبب ارتفاع مستوى المد، تغيرات إقليمية في الإنتاجية الزراعية، انقطاع سلسلة الغذاء البحري.

المصدر:- Wright, R.T. (2005). Environmental Science, Pearson Prentice Hall, New Jersey, p 609.

إن ارتفاع أحجام النفايات سيستمر في ظل انعدام تزايد الفعالية وإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها، إذ من المتوقع أن ينتج العالم 2.2 مليار طن من النفايات بحلول عام 2025، أي ضعف

حجمها الذي يبلغ 1.3 مليار طن في الوقت الراهن. ويمثل تلوث الهواء والمياه والتربة مشكلة مستمرة ذات أبعاد محلية وعالمية تضر بصحة البشر والنظم الإيكولوجية. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثمة تعرض كبير بالفعل للمواد الكيميائية الخطرة في جميع أنحاء العالم ومن المرجح أن يتزايد في العقود المقبلة، لا سيما في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. وقد بات معدل تركيزات الملوثات يتجاوز الآن المستويات الآمنة في بعض المدن،ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المستمرة بلا هوادة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الجسيمات المحمولة جواً في المناطق الحضرية، لتبلغ 3.6 مليون وفاة في السنة بحلول عام 2050، مع العلم أن معظم الوفيات سيقع في الصين والهند. وفي الوقت نفسه، قد تصل نسبة المنافع إلى التكاليفB/C Ratio لمكافحة التلوث إلى 10 على 1 في الاقتصادات الناشئة الناجمة عن التلوث، لاسيما في المناطق الحضرية. وفي الوقت ذاته، يسبب تلوث الهواء في الأماكن المغلقة الناشئ عن حرق الكتلة الإحيائية والفحم والكيروسين ما لا يقل عن1.5مليون حالة وفاة مبكرة كل سنة وقد يصل إلى مليوني حالة، ومعظم الضحايا هم من النساء والأطفال، ومن المحتمل ان تؤدي اتجاهات التلوث عموماً إلى تفاقم حالات عدم المساواة والاستضعاف القائمة بين الفقراء(مكتب العمل الدولي، 2013: 27).

4.التغيرات المناخية:

أثبتت البحوث والدراسات المتعددة، أن التغيرات المناخية ترجع إلى ازدياد معدلات انبعاثالغازات الماصة للحرارة، وبخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان، وتؤدى هذه التغيرات المناخية إلى آثارشديدة على مختلف القطاعات. ويتمثل أثر التغيرات المناخية على مصادر المياه، في تغير كميات وأماكن سقوط الأمطار ومواسمها، وارتفاع مستوى سطح البحر. أما من حيث التأثير على الأراضي الزراعية فقد قدرت الأبحاثوالدراسات أن ارتفاع منسوب مياه البحرسوف يؤدى إلى غرق الكثير من الأراضيالزراعية الخصبة المأهولة بالسكان خلال العقد القادم. كما أدت التغيرات المناخية إلى نقص إنتاجية الزراعة وتغيرخريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية كنتيجة لتغير معدلات وأوقات موجات الحرارة. أما فيما يخص التأثيرعلى المناطقالساحلية، فقد تؤدي التغيرات المناخية إلى غرق بعض المناطق المنخفضة، وزيادة معدلات نحر الشواطئ وتغلغل المياه المالحة في التربة، وزيادة معدلات تملح الأراضيالساحلية وارتفاع مستوى المياه الجوفية وتأثر الإنتاج السمكي كنتيجة لتغير الأنظمة الإيكولوجية في المناطقالساحلية. ومن حيث التأثير على مصادر الطاقة، فقد ازداد الضغط على الطاقة في كافة مجالات الاستخدام وخاصة للتدفئة والتبريد في المنازل. وبالإضافة إلى ماسبق، فهناك التأثيرات الصحية الناتجة عن نقص المياه وارتفاع الحرارة والرطوبة وزيادة شدة الموجات الحارةوالباردة، حيث تعمل زيادة درجات الحرارة على رفع معدلات وفيات الأطفال، وكذلك فإن زيادة معدلاتالرطوبة تزيد الشعور بعدم الارتياح، وتقلل كفاءة العمال والإنتاج(غانم ،2012).

5. الحروب والنزاعات المسلحة:

تمزق الحروب والنزاعات المسلحة نسيج التنمية المستدامة، فهي تنشر الفقر وتئد الفرص وتقوض حقوق الإنسان الأساسية. وما من بلد ابتلي بالنزاعات حقق حتى الآن ولو هدفاً واحداً من الأهداف الإنمائية.

إن الحروب تعمل على تدمير الحياة وانهيار الاقتصاد كما أنها تحد من طموحات الانسانية بتحقيق حياة سعيدة في بيئة آمنة، وهي ايضاً تلوث البيئة وتستهلك الجزء الاكبر من الموارد التي يجب ان توضع في خدمة محاربة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

ويعتبر القرن الماضي من أدمى قرون التاريخ الإنساني على الاطلاق فالحرب العالمية الاولى كانت حصيلتها 30 مليون قتيل، فيما كانت حصيلة الحرب العالمية الثانية 54.8 مليون قتيل اضافة الى

المعاناة الإنسانية الضخمة وآلاف المليارات من الخسائر المادية وتورط العالم بأسره بشكل او آخر في هذه الحروب والثورات ومازال بعضها مستعراً (الرفاعي، 2008: 323).

ولابد أيضاً أن نسلّم بأن السلام الدائم والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع يتوقفان على حماية البيئة وحوكمة استخدام الموارد الطبيعية على نحو رشيد. فلا يمكن أن يتحقق السلام لو أن قاعدة الموارد التي يعتمد عليها الناس في معيشتهم ويستمدون منها دخلهم لحق بها ضرر أو دُمّرت- أو لو استغلت بصورة غير مشروعة في تمويل النزاعات أو إثارتها.ويذكر انه منذ العام 1990 كان استغلال الموارد الطبيعية من قبيل الأخشاب والمعادن والنفط والغاز سبباً في تأجيج ما لا يقل عن 18 نزاعاً عنيفاً. وأحياناً ما يكون السبب في ذلك هو الضرر الذي يلحق بالبيئة وتهميش السكان المحليين الذين لا يعود عليهم استغلال الموارد الطبيعية بأي فائدة اقتصادية. وغالباً ما يكون الجشع هو السبب، ففي أفغانستان، أبدى البعض مخاوف من أن يتسبب اكتشاف رواسب معدنية مؤخرا- تقدّر قيمتها بزهاء تريليون من دولارات الولايات المتحدة- في إدامة الصراع الأهلي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تستغل الاحتياطيات الوفيرة من القصدير والتَنتالوم والتنجستن والذهب في تمويل الجماعات المسلحة وإطالة أمد العنف بدلاً من الاستفادة منها في رفع مستويات معيشة الملايين من البشر. وفي جميع أنحاء أفريقيا تُقتل الأفيال بالعشرات من أجل تجارة العاج غير المشروعة على الصعيد العالمي التي تموّل بدورها المتمردين والشبكات الإجرامية وغير ذلك من القوى المزعزعة للاستقرار.وحتى الآن، كُلفت ست من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدعم قدرة البلد المضيف على إعادة بسط سيطرته على قاعدة موارده ووقف أنشطة استخراجها غير المشروعة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، بيد أنه يلزم على الصعيد الدولي التركيز بقدرٍ أكبر على دور إدارة الموارد الطبيعية في درء النزاعات وحفظ وبناء السلام.(الأمين العام للأمم المتحدة،2012).

6-التصحر:

تقدر دراسة مشتركة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن النسبة العليا من الصحراء إلى إجمالي مساحة الأرض موجودة في شبه الجزيرة العربية (تسعة أعشار، أو 89.6%). تليها شمال أفريقيا (أكثر منثلاثة أرباع الأرض أو 77.7%)، ثم وادي النيل والقرنالأفريقي(اقل من النصف أو 44.5%)، ثم المشرق (35.6%).ويهدد التصحر المتواصل نحو 2.87 مليون كيلومتر مربع للدول العربية، وتتحرك المعدلات هنا في اتجاه عكسي مقارنة بالأرقام السالفة الذكر، تصبح نسبة الأراضي التي تواجه هذه المخاطر 48.6% من مساحة الأرض في المشرق، و 28.6% في وادي النيل والقرن الأفريقي، و16.5% في شمال أفريقيا، و9% في شبه الجزيرة العربية (تقريرالتنميةالعربيةالإنسانيةللعام 2009: 40).

ويبين الجدول رقم (2) التالي معدل التساقط السنوي للأمطار والثلوج للفرد في البلدان العربية:

جدول رقم (2): معدل التهطال السنوي للفرد في البلاد العربية

البلد	التحطال بالأمتار المكعبة للفرد
موريتانيا	31,099.60
السودان	27,678.10
الصومال	21,322.30
ليبيا	16,311.60
عمان	10,446.40
الجزائر	6,341.60
جيبوتي	6,230.80
السعودية	5,355.00
المغرب	4,918.60
اليمن	4,064.40
تونس	3,554.50
جزر القمر	3,259.40
سورية	2,406.30
الأردن	1,793.00
لبنان	1,701.50
الإمارات	1,536.80
قطر	987.40
الكويت	830.90
مصر	693.00
البحرين	79.80

المصدر: حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية

7.ندرة المياه :

تعاني البلدان العربية ندرة الموارد المائية لأن معظم هذه البلدان يقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة. وتتصاعد حدة هذا النقص بسبب التزايد المستمر في الإستنضاب نظرا إلى النمو الديموغرافي والاقتصادي. وتشكل الأنهار الدائمة في البلدان العربية المصدر الأول للمياه السطحية، تليها الينابيع وقيعان الأنهار والأنهار الموسمية.

يقدر الحجم الإجمالي لموارد المياه المتوافرة في البلدان العربية بنحو 300 مليار متر مكعب سنوياً،أما الحجم الإجمالي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية فيقدر بنحو 277 مليار متر مكعب في السنة ينبع 43% منها في البلدان العربية، والباقي في َخارجها. وتمثل موارد المياه الخارجية المشتركة مع بلدان مجاورة خارج المنطقة نحو 57% من إجمالي موارد المياه السطحية المتاحة في المنطقة، تتشارك في الأنهار الدولية في المنطقة بلدان عديدة تقع داخل المنطقة وخارجها، ومن هذه الأنهار: دجلة والفرات اللذان تتشاركهما تركيا والعراق وسوريا؛ ونهر العاصي الذي تتشاركه تركيا وسوريا ولبنان؛ ونهر الأردن (بما فيه اليرموك) الذي تتشاركه الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا، أما نهر النيل، فتشارك فيه تسٌع من الدول الواقعة على ضفتيه، بينها دولتان عربيتان فقط هما السودان ومصر. وقد أدت الجهود التي بذلت طيلة أعوام إلى إبرام اتفاقات رسمية (مثل مبادرة حوض النيل)لإدارة مصادر المياه المشتركة، غير أن معظم هذه الاتفاقات جزئية وتتسم بعدم الفعالية

والإنصاف من حيث تقاسُم حقوق الضفاف الكاملة. ويتأثر التعاون حول استخدام المياه وإداراتها على الصعيد الإقليمي بالتوترات السياسية السائدة والنزاعات المتواصلة.

ويقدر مخزون المياه الجوفية العذبة في الأراضي العربية بحوالي 7734 مليار متر مكعب، بينما لا تتعدى كمية المياه التي تعيد مليء هذه المكامن 42مليار متر مكعب سنوياً في مختلف المناطق، ولا تتجاوز الكمية المتاحة للاستعمال 35 مليار في السنة. ويقع المخزون الأكبر والأكثر تجددا في الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا وشرقها (تونس، الجزائر، السودان، الصومال، ليبيا، مصر، المغرب).

الطبقات الصخرية المائية هي من مصادر المياه الجوفية التي تمثل، في أكثر الأحيان، المصدر الوحيد للمياه العذبة، وبخاصة في المناطق التي تسودها أوضاع مناخية قاحلة تسبب الجدب أو ما يشبه الجدب (كما هي الحال فيبعض البلدان العربية) وهي تشكل ضمانا حيوي للأمن المائي على الصعيدين الوطني والإقليمي.على المستوى الإقليمي يكون بعض هذه الطبقات المائية قابل للتجدد، ومنها المصادر التحتية الواقعة في المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا،والأراضي الفلسطينية ولبنان؛ والأردن وسوريا؛ والعراق وسوريا. وثمة مصادر أخرى غير متجددة تحتوي على مياه أحفورية الواقعة فيها المصادر الصخرية الرملية بين تشاد وليبيا ومصر؛ ومصادر البازلت على الحدود الأردنية السعودية، وتلك الواقعة على مشارف الجزيرة العربية ويشترك فيها الأردن والعراق وسوريا. وثمة مصادر إضافية عميقة غير متجددة في الأردن والسعودية وسوريا والعراق والكويت.

تشير مصادر عدة إلى أبعاد أزمة المياه في المنطقة، ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2001 أن المنطقة قد دخلت بالفعل طور فقر المياه الذي كان آنذاك هو الأسوأ في العالم في ضوء حصة الفرد من موارد المياه المتجددة. ويقدر التقرير هذه الموارد بحوالي 265 مليار متر مكعب، أو ما يعادل نحو 1000 متر مكعب للفرد في حين كانت حصة الفرد على الصعيد العالمي تعادل سبعة أضعاف هذه الكمية. ويقدر التقرير أن تزايد طلب السكان على المياه سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد بحلول عام 2025 إلى 460 مترا مكعب، وهو دون مستوى فقر المياه المدقع وفق التصنيفات الدولية. وقد يكون العامل الأكثر دعوة إلى القلق أن هذه المعدلات ستكون دقيقة لو كانت كميات المياه تلك تتوافر قرب أماكن استعمالها. غير أن الكم الأكبر من هذه المياه يوجد بعيدا من مناطق الاستهلاك، ما يجعل كلفة تخزينها ونقلها غير مجدية اقتصاديا سواء أكان ذلك بهدف استخدامها للشرب أم في الزراعة والصناعة(الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2001).

ثانيا.متطلبات التنمية المستدامة:

1.التنمية الاقتصادية:

برز مفهوم التنمية بصورة اساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث الذي يعتبر ابو الرأسمالية الحديثة في الربع الاخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار اليه في المجتمع كانا التقدم المادي والتقدم الاقتصادي، بل ان سميث ذهب بعيداً الى ترويج ان الاخلاق المتعارف عليها تتضارب مع التقدم الاقتصادي مما ادى الى ايجاد جيل النبلاء أو البارونات اللصوص في الولايات المتحدة الامريكية وادى الى تقديم ما يسمى بالاقتصاد البشري بل ان الاصطلاحات المستخدمة خلال عمليات تطوير بعض اقتصاديات اوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت التحديثأو التصنيع.

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل

يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ العقد السادس من القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية (بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية). ويقصد بمستوى الدولة الصناعية ايجاد نظم تعددية على شاكلة النظمالأوروبية تحقق النمو الاقتصاديوالمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الوطنية .

وعموماً فان التنمية الاقتصادية بمفهومها المتعارف عليه في الاوساط الدولية تتم عن طريق التغلب على (ندرة) رأس المال أيمن خلال كم ونوع مناسبين من (الاستثمار) على اساس الاعتقاد بأن الفقر سببه هذه الندرة. وبأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي وتمخض عن ذلك اعتقاد الاقتصاديين في الدول النامية بأن تقليد (الطريقة الغربية) سوف يقود تلك الدول إلى الطريق (الصحيح) للتنمية المستدامة. وفي غمار هذاالتوجه (المادي) وفي ظل تخلف (معرفي) شديدأهملالإنسان، فكانت النتيجة بشهادة جميع المنظمات المتخصصة الدولية والاقليمية والمحلية ذات العلاقة بالتنمية فشل معظم الجهود الانمائية التي بذلت على مدى أكثر من نصف قرن. فما حدث ليس حركة تصنيع وانما (صناعة بلا نمو) وما حدث في بعض الدول النامية من نمو اذا كان شيئاً يذكر فهو (نمو بدون تنمية) او بمعنى ادق كان ومازال في واقع الامر (تنمية للتخلف) أو تدحرج إلى الوراء. ونتج عن هذا الوضع العديد من المشكلات التي تطحن الانسان وتهدد كرامته وتبدد قدراته وتهدر جهوده الابداعية ومن ثم يعجز عن القيام بمسؤولية (إعمارالأرض) أيإحداث التنمية. وكان السبب الجوهري لهذا الفشل كما اكتشف الاقتصاديون الانمائيون يتمثل في شبه غياب شرط نجاح مناهجهم وهو ضرورة توافر مناخ مناسب للإنسان لكي يتعامل بفعالية مع المادة لإحداث التنمية. ولذلك استحدث بعضهم استراتيجية جديدة وهي (التعليم من اجل التنمية) اي تعليم الانسان كيف يتعرف على حقوقه الاساسية المشروعة ويحصل عليها فيكون مشاركاً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

حتى وقت قريب كان الحديث عن التنمية باعتبارها قدرة الناس- كل الناس- على الحصول على التعليم والرعاية الصحية والأمن والطعام واللباس. يبدو ذلك ساذجاً، فقد شغلت دول العالم بالنمو الاقتصادي وتحسين ميزان الدفوعات وتنمية الصادرات باعتبارها المقياس الحقيقي للتقدم والتنمية. ومازالت دول العالم تواصل جهودها في هذا المجال دون مراجعةأو كلل. ولكن مؤسسات دولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي يصدر تقرير التنمية البشرية في العالم جعل اولئك الذين يتحدثون عن حياة أفضل ممكنة للفقراء والأغنياء، ليسوا منظري شوارع خلفية ولكنهم اصحاب فكرة وجيهة ورأي جدير بالاحترام.

ولعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يعرفون التنمية الاقتصادية على انها (قدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية للناتج الوطني الاجمالي بنسبة تتراوح بين 5-7% أوأكثر) ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل او الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى قدرة الدولة على توسيع انتاجها بمعدلات اسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية. وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي. بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات وبالتالي تركز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع. وأحيانا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.(عبيدات،2007)

2. الحد من الفقر:

قد تعني كلمة "فقر" العجز المادي اللازم لشراء الحاجات الاساسية لإشباع متطلبات الفرد أو الجماعة، وهناك من يرى الفقر بأنه حالة عدم توفر الدخل، ويقول جورج ولبر "إن الفقر هو عدم التوفر النسبي للموارد وعدم القدرة على استخدامها"،إلاأن تعريف الفقر على اساس الدخل او قوام العيش لا يحيط بالمعنى كاملاً حيث ان معايير مقومات العيش لا تستند في تفسيرها الى التعريف العلمي للكفاية الغذائية، وإن معناها لا يتأثر بالقيم والأفضليات والوقائع السياسية، فما هو كاف لشخص ما قد لا يكون كافياً لشخص آخر، وما هو حاجة ضرورية لشخص ما قد يكون حاجة ميسرة لآخر.

وهناك من ينظر للفقر على انه ظاهرة دورية بدلاً من كونها ظرفاً ثقافياً، فالفقر دائرة شرسة، والفقراء يمرضون أكثر من غيرهم ويعيشون ظروفاً غير صحية وليس لديهم التغذية الكافية او العناية الطبية الضرورية او التعليم الجيد، ولذلك فهم لا يملكون المقومات الاساسية التي تمكنهم من الحصول على الاعمال ذات الاجور والرواتب الجيدة اللازمة او التعليم اللائق.

ولا شك ان هناك عوامل متعلقة بالفقر شخصية ومحلية ووطنية، فالعوامل الوطنية مثلاً تتضمن الكساد الاقتصادي الذي يؤدي الى عدم توفر الوظائف (المغربي، 2001: 240).

ولأول مرة في التاريخ صار الفقر ظاهرة مطلقة حيث اعتبرت بلاد بأكملها فقيرة على اساس ان دخلها الوطني اقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي وهكذا اصبح الدخل الوطني هو المعيار العالمي الجديد، والرأسمالية الاقتصادية هي الحل المعلن للعلاج النهائي للفقر. وتوصلت جيوش من خبراء الفقر العالمي الى ان العلاج بالتنمية من خلال زيادة الانتاج والتطبيق المتزايد للعلم والمعرفة التقنية هي مفتاح الرجاء والسعادة.

وهكذا أعيد تفسير وتقييم البعد المادي للفقر حيث ادى تحطيم المجتمعات التقليدية في سبيل ما يدعى بالاقتصاد الوطني ثم العالمي الى فصل الاقتصاد عن جذوره الاجتماعية والحضارية، وبالتالي خضع المجتمع لآليات وقواعد الاقتصاد وليس العكس. وقد خلق الاقتصاد العالمي منظومة المرجعيات الكونية التي جعلت الفرد يدرك انه فقير وفي حاجة الى المساعدة لان متوسط دخله اقل من المستوى العالمي المعياري، ولأنه لا يعيش في رفاهية مثل بعضالبشر الآخرين.

إن النظرة الاقتصادية للحياة قد تؤدي لفترة معينة الى زيادة ضخمة في انتاج الاغراض والبضائع اي تنمية الأشياء، لكنه واقعياوبسبب الندرة الدائمة يعاني الغني والفقير– على حد السواء- من عدم امكانية الحصول على كل ما يريد، فقد اتضح لكثير من البشر ان الحاجات ليست مجرد وهم فقط بل مصطلح يخلق الشره والجشع، ومن المستحيل ان يفي الاقتصاد بكل الحاجات يوماً ما(المدير التنفيذي لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2003).

3.دور المرأة في التنمية:

للمرأة دور هام بوجه الخصوص في حماية البيئة والحد من استنزاف مصادر الثروة الطبيعية، وتوفير البيئة البيولوجية السليمة النمو للجنين أثناء فترة الحمل، وهي المسؤولة عن تهيئة الظروف البيئية المناسبة لنمو قدرات الطفل الجسمية والعقلية والاجتماعية باعتبارها أول مربية بيئية للطفل، وهي المسؤولة عن تغيير السلوكيات غير المنضبطة بيئياً، ورغم كل ذلك فالمرأة تعتبر جانية وفي نفس الوقت مجني عليها.فقضية المرأة وقضية البيئة محورين اساسيين يدوران وجوداً وعدماً بالتنمية القابلة للاستمرار او ما يعرف بالتنمية المتواصلة.لقد غدا إنقاذالأرض والبيئة والانسان منوطاً بالحفاظ على نوعية العلاقات الايجابية البناءة بين البشر سواء رجالا أو نساءوالموارد البيئية ووجوب صيانتها من أجل الأجيال القادمة.

فمن متطلبات التنمية المستدامة مشاركة المرأة في حركة التنمية، بما انها تشكل نصف تعداد السكان. ولقد اصبح للمرأة العربية نشاط ملموس في الجمعيات الاهلية في معظم البلدان العربية وظهرت منظمات خاصة بها مثل جمعيات الأمومة والطفولة،وجمعيات سيدات الأعمال في الدول العربية،

ومجلس سيدات الأعمالالعرب تحت رعاية جامعة الدول العربية، وعلى الصعيد العالمي زاد الاهتمام بدور المرأة في عملية التنميةوإعطاء الفرصة الكاملة لها للقيام بهذا الدور.وأطلقت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية شعاراً عالمياً جديداً هو "المرأة شريك في التنمية".

وتشير الأرقامإلىأن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في العالم تختلف من منطقة الى اخرى ومن دولة إلىأخرى، حيث تعمل المرأة حوالي 44% من اجمالي ساعات العمل في أفريقيا عموماً. وذلك راجع لعملها الرئيسي في الزراعة والخدمات، كما أن المرأة في أفريقيا لا تسهم سوى بنسبة 17% من اجمالي ساعات العمل في الصناعة، أما في أمريكا اللاتينية فان مساهمة المرأة اقل كثيراً حيث لا تتجاوز نسبة 28% من إجمالي ساعات العمل، وأن اكبر مساهمة لها في قطاع الخدمات.أما في آسيا فان المرأة تسهم بحوالي 36% من مجموع ساعات العمل. وتتساوى مساهمتها في الصناعة والخدمات والزراعة مع مساهمة الرجل.أما في الوطن العربي فان الأرقام تشير إلىأن المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية منخفضة مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث تبلغ مساهمة المرأة العربية من ساعات العمل في المتوسط حوالي 20% وان كانت هذه البيانات لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي.

إن للمرأة دور كبير في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة باعتبارها نصف المجتمع اللصيق بالبيئة، وهي محور التنمية إذا ما استخدمت قدراتها على نحو أفضل- على الأقل لحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية- وهي أكثر اهتماماً بحالة الأرض ومصير الأجيال، وهي مربية مهمة،إذ يأخذ الأطفال الشعور بالانتماء للبيئة من أمهاتهمويكتسبون السلوك اللازم للحفاظ على البيئة حيث تستطيع الأم المشاركة الفعالة في صنع المستقبل البيئي(قاسم ، 2010: 55).

4. دور المشاركة الشعبية:

يترادف مفهوم المشاركة الشعبية في الحكومات المحلية في الدراسات والبحوث المعاصرة مع مفهوم التمكين والسطوة للمجتمعات البشرية في إدارة شؤون المجتمعات الحضرية والريفية بتلاحم مع الجهود الحكومية وغير الحكومية عبر المشاركة السياسية في السلطة والمسؤولية والشراكة المجتمعية في الثروة والموارد لتحقيق أهداف إدارية وتنموية اجتماعية واقتصادية بواسطة الحكم الذاتي المحلي. وبذلك أخذت المشاركة الشعبية أهميتها الدستورية القانونية في الكثير من النظم المعاصرة، وذلك بتأكيد مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات وصنع السياسات الخاصة بتنمية البيئة والمجتمع المحلي.

أ. المشاركة من منظور إسلامي:

اهتم الإسلام بالقيم والمبادئ التي تحكم وتربي السلوك الإنساني الرشيد لذلك تنطلق المشاركة من المنظور الإسلامي من المبادئ والقيم التالية:

1)مبدأ المساواة التامة بين البشر في إطار المرجعية القيمية السلوكية، قال تعالى **"وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً"**،(الفرقان، 54)، وقال الرسول محمد ﷺ "كلكم لآدم وآدم من تراب"- رواه الامام البيهقي.

2) مبدأ الشورى في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والإدارية، يقول الله عز وجل **"الذين استجابوا لربهم وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"** (الشورى، 38).

3) دعم مبدأ الدافعية والتحفيز والحض على العمل، وفي ذلك يقول تعالى **"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"** (التوبة، 105)، ويقول تعالى **"ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون"**(الأنعام، 132).

4) تكافؤ السلطة والمسؤولية والرقابة،قال الرسول محمد (ﷺ) "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

5) تحديد القيادة المبني على الجدارة، وفي ذلك جاء معنى قول رسول الله ﷺ "من ولي أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً وهو يجد الأصلح فقد خان الله ورسوله".

ب. أهداف المشاركة الشعبية:

1) تسهم المشاركة الشعبية في تقديم فهم وتصور واضحين لطبيعة المشاكل في المناطق المعنية بالتنمية، وذلك من خلال إدراك المواطنين لحجم مشكلاتهم وموارد المنطقة وإمكاناتها(غنيم،2001:91).

2) تؤدى المشاركة الحقيقية والفاعلة إلى تعلم المواطنين عن طريق الممارسة فيتعلمون كيف يحلون مشكلاتهم واستغلال مواردهم مع مرور الوقت من خلال الصواب والخطأ.

3) تعمل المشاركة الشعبية على تقليص الدور الأحادي المتعاظم للحكومة أو المركز كما أنها تحجم دور الصفوة والنخب في المجتمع، وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البنى الاجتماعية القائمة.

4) تعزز المشاركة المباشرة الثقة بالنفس– أي ثقة المواطنين– الأمر الذي يولد فيهم الاستعداد النفسي وتنظيم أنفسهم في تنظيمات وهيئات مجتمعية تساند الحكومة في توفير احتياجاتهم وتشارك في وضع الخطط وتنفيذها وتقويمها.

5) مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر تقبلاً للقرارات والمشروعات والبرامج التنموية التي يشاركون فيها بفاعلية وبروح الفهم والمسؤولية الأمر الذي يؤدى إلى نجاحها.

6) تحفز المشاركة أفراد المجتمع على المبادأة وفتح باب التعاون مع الجهات الرسمية ودعمها بالأفكار البناءة والصائبة.

7) تسهم مشاركة المواطنين في إرساء وتأكيد القيم الخاصة بالمحافظة على المال العام.

ج. مبررات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

1) مبدأ المساواة:

انطلاقاً من القيم الإسلامية، فإن مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق الأساسية والواجبات والمسؤوليات يحتم الشورى والممارسة الديمقراطية في كل ما يهم المجتمع وهي مرتكز أساسي تتم بموجبه المشاركة في التنمية المحلية.

2) استبعاد المجتمع المحلي:

إن التنمية المستديمة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع فيما يخصهم من القرارات ووضع الخطط وتنفيذها. فالجانب الحكومي الرسمي ليس مسؤولاً وحده بل مشاركة المجتمع تعتبر الذراع لتكملة الجهد الحكومي. والشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية.

3) إدراك المواطنين لمشكلاتهم واحتياجاتهم وإمكاناتهم:

مما لا شك فيه أن المواطنين في أي منطقة هم أدرى بخصائص ومشاكل إقليمهم وهم كذلك الأدرى باحتياجاتهم والمعوقات التي تقعدهم عن تنمية قراهم، لذلك من المنطق أن يكون لهم دور يؤدونه بناء على معرفتهم بمجتمعهم، وهو دور تكاملي مع جهات أخرى.

4) الفقر والتخلف:

لعله من المسلم به أن الفقر والتخلف هما وجهان لعملة واحدة وكل منهما يقود إلى الآخر، فمعظم السكان بالدول النامية يقعون تحت خط الفقر بل أكثر من 15% من سكان العالم مهددون بالمجاعات وأكثر من ذلك معرضون لأمراض سوء التغذية. إن مشكلة الفقر قد تعود إلى الأمية والجهل وقد يكون في معالجة الأمر أن تمحى الأمية وتخفف حدة المرض بواسطة محو الأمية وبرامج التوعية ومشاريع التنمية الزراعية من خلال إشراك هؤلاء في تنمية مناطقهم(جلال الدين، 2003: 13؛ الجوهري، 2008: 35).

5) البيروقراطية:

إن النظم الإدارية في المجتمعات النامية تتسم بالبيروقراطية والتعقيد في الإجراءات والبطء في اتخاذ القرارات والتخطيط. فمشاركة أفراد المجتمع ستكون دفعاً وتسريعاً لتوفير حاجاتهم جميعا، وذلك لما لديهم من رغبة في تحقيق ما يتطلعون إليه.

6) غياب الحس والشعور بالمسؤولية:

يعتبر غياب الحس والشعور المحلي بالمسؤولية من قبل المواطنين بمشاكل واحتياجات مجتمعهم عامل أساسي لعدم اكتراث الفرد وعدم اهتمامه بما يدور في مجتمعه، وما يواجهه من معوقات،لذلك تصبح المشاركة الشعبية أمر ضروري لتوعية المواطن وغرس روح المبادأة والشعور بالمسؤولية ليصبح عضواً فاعلاً في مجتمعه. وتتخذ المشاركة الشعبية جوانب عدة، منها:

أ)المشاركة بتبادل المعلومات: فقد تكون المشاركة بتزويد السكان بالمعلومات أو تبادلها معهم فيما يخص البرامج والمشاريع المراد إقامتها وذلك بمنحهم الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار، ومن ثم تسويق ذلك القرار بتوضيح مقاصده وغاياته.

ب)المشاركة بالاستشارة: ويقصد بها الحالة التي يتيح فيها المسؤولون القائمون على أمر أي مشروع تنموي لإبداء رأيهم في الأمور المتعلقة بذلك المشروع.

ج) مرحلة التنفيذ: والمقصود هنا مبادرة المواطنين بتنظيم أنفسهم وتكوين جماعات العمل في المشاريع والبرامج التي تعينهم أو عن طريق ممثليهم والعمل بفعالية تامة لإنجاز المهام الملقاة على عاتقهم.

هذا ويمكن أن تكون هناك مضامين أخرى تحدد حسب ما يتفق عليه مع المواطنين بما يضمن حقوقهم وواجباتهم.

د. المعوقات الرئيسية للمشاركة الشعبية:

1) سيطرة الخبراء الأجانب والتكنوقراط:

تشير كثير من الدراسات إلى أن سيطرة مختصي التنمية من الخبراء الأجانب من خارج الدول النامية تعد من معوقات خطط التنمية. ذلك أنهم يستبعدون المواطنين من المشاركة، هذا فضلاً عن جهلهم بثقافات تلك المجتمعات، مما يؤدي إلى ضعف فرص نجاح التنمية وعدم تطوير قدرات المجتمع المحلي.

2) طغيان دور الدولة:

تثبت التجارب في أمريكا اللاتينية أن دور الدولة الغالب وطغيانه يؤدى إلى ضعف عملية صنع القرارات وتنفيذ الخطط الهادفة لتنمية المجتمع، فتسود البيروقراطية. أما الشراكة في التنمية فتعتبر مشاركة صورية ولا تعدو أن تكون مشاركة تستغل كعلاقة قائمة لمساندة الوضع السياسي، حيث تستغلها الدولة وتوجهها نحو اهتمامات السياسة المركزية.

3) التركيز على إظهار النجاحات:

يعزى الفشل في كثير من الأحيان إلى تسييس العمل التنموي في معظم الدول النامية إذ يوجه لخدمة النظام الإداري والسياسي الحاكم. وهنا يُظهر النظام الوجه المشرق والنجاح بينما لا تظهر التجارب الفاشلة، وهذا في حد ذاته يعيق التعليم والتعلم والاستفادة من المعرفة التراكمية بأسباب الفشل.

4) الانتقائية في المشاركة:

عادة ما تتم الدعوة للمشاركة في عمليات التخطيط التنموي المحلي والإقليمي لقادة المجتمع والنفوذ. ويتم اختيار هؤلاء بانتقائية مقصودة تعود منفعة التنمية ونتائجها لهم دون فقراء المجتمع. وحقيقة تعتبر النظم الحاكمة ذلك مشاركة وتمثيلاً، وغالباً ما تسود هذه الأوضاع في النظم الدكتاتورية والتي لا تتخذ الديموقراطية سبيلاً للحكم.

5) تضارب اهتمام المجموعات داخل المجتمع:

لا يستغرب أن تتعارض أهداف التنمية المحلية نتيجة لتضارب مصالح فئات المجتمع وذلك حسب التناقضات السائدة في تلك المجتمعات. ويكون مصدر التباين في الرؤى مثلاً في المجتمعات ذات

التركيب السكاني الديموغرافي تبايناً اثنياً أو بين كبار السن وصغارها وبين العاطلين والعاملين... وهكذا.

6) سيطرة النخب:

تسود في الدول النامية سيطرة وسيادة ممن يعتبرون صفوة المجتمع، إذ تدل التجارب في الدول النامية على هيمنة النخبة والطائفة الحاكمة على جميع القرارات التنموية، الأمر الذي يفرغ المشاركة من محتوى التمثيل الحقيقي للمجتمع، وبالتالي اختفاء المبادئ المهمة كالعدالة والحرية والمساواة بين أفراد وفئات المجتمع. وقد ينتج عن ذلك عدم تحقيق البرامج والمشاريع أهدافها التنموية مما يعنى فشلها.

7) عدم الاهتمام بالمؤسسية والأطر التنظيمية:

يعني ذلك الاهتمام بالوصول للنتائج السريعة على حساب الأطر المؤسسية. وخير مثال على ذلك محاولة حل مشاكل المجاعات والفقر بتوزيع المساعدات ومواد الاغاثة في شكل أغذية بدلاً عن معالجة عوامل وأسباب الأزمات والفقر كحل ناجز مقابل التخدير.

8) تدني درجة وعي المواطنين:

يمثل ضعف الاهتمام بالمشاركة عقبة في المشاركة الحقيقية الفاعلة، وقد يرجع ذلك إلى عدم الرغبة، وبالتالي تدني مستوى الدافعية بين أفراد المجتمع(غنيم،2001: 92).

5. **الحكم الرشيد:**

عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسيةوالإدارية لشؤون المجتمع على كافة مستوياته ". كما عرفه البنك الدولي بـأنه " الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارداالاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية" (الكايد،ب. ت.:10)،مضيفا إلى ما سبق أنه حكم يخدم التنمية، ويرنو لها. ومن خصائص الحكم، تقديم الخدمة وبذل المجهود لتحقيق التنمية، وهو شرط أساسي فيه. ولعل تعريف اتفاقية شراكة كوتونو الذي جاء في المادة التاسعة منها التعاريف وأظهرها إذ يرى بأن "الحكم الراشد هو الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعيةوالاقتصادية والمالية لفرض التنمية المنصفة والمستمرة،وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتيةتحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون". فهو يحدد أركان الحكم الراشد وخصائصه الجوهرية فيما يلي(رزيق، 2005):

أ. الشفافية:

وهي من أهم خصائص الحكم الراشد، فبدونها لا يمكن معرفة الدور الحقيقي التنموي للدولةوالقدرة على تقييم إنجازاتها. وتخص الشفافية تقديم المعلومات عن المشاريع المقترحة، والاستراتيجية العامة للدولة وتحديدأهدافها ومستويات تحقيقها إلى غير ذلك.

ب. المسؤولية:

إن التحديات (سواء الخارجية أو الداخلية) هي بمثابة دافع أساسي لتحقيق التنمية، ولا يتسنىذلك إلا بحرص الدولة على ترجيح الكفاءة في جميع قطاعاتها، وقبل ذلك الإحساس بأن الواجبالوطني يتقدم هذهالأعمال جميعا، فلا بد من رفع التحدي في عالم غلب عليه شعار "البقاء للأقوى".

ج. دولة القانون:

فالقانون فوق الجميع، وبما أن القانون وضع للمصلحة العامة فلا بد إذن من توخي الحذر في حالة تجاوزه، لأن ذلك يكون بمثابة إهدار أهم قيم الدولة.

د. المشاركة:

سواء أكانت الشعبية أو النخبوية، فالعمل على تجسيدها كفيل بتحقيق التوازن، ومن الواضح جدا أن المشاركة تعبرفي حقيقتها عن مدى الثقة بين المواطن ومسؤوليه، فالتفاعل بينهما لا يكون إلا في إطار من الوعي العام بأهمية المصلحة العامة فوق الجميع.وبما أن الحكم الراشد يهدف أساسا إلى تطور المجتمع والتقدم به فهذا لا يكون إلا في عملية مشاركة يتفاعل فيهاالمجتمع المدني والقطاع الخاص

والدولة، بغض النظر عما إذا كان دورالدولة هنا تخطيطيا أو رقابيا فالمفهومالعام يركز على أن الدولة يجب أن تولي الاهتماماتللمشاريع التي تخدم مصلحة المجتمع.

أبعاد الحكم الراشد:

يظهر من التأمل في التعريفات السابقة أن الحكم الراشد يحتوي على ثلاثة أبعاد، وقد نص عليهابرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذكر أنها يجب أن تتوفر حتى يكون الحكم راشداً وهي:

1) البعد السياسي:

ويتعلق أساسا بطبيعة السلطة وشرعية تمثيلها (مقري، 18:2005) فالسلطة يجب أن تكون مختارة أي قائمة على تمثيل حقيقي للشعب، ومن هنا يظهر أن القولبة المناسبة لهذا التمثيل هو الديمقراطية، فالنظامالمبني على الديمقراطية يسمح بالتداول على السلطة، أي السماح لجميع القوى السياسية بالمشاركةفي عملية الإصلاح، ومن جهة اجتماعية أعمق السماح للأجيال بالتداول على السلطة ومن ثمراتهذا النظام أنه يسمح للمسيرين بالاجتهاد في تحسين أدائهم، والالتزام بالشفافية لنيل ثقة الناخبين،وبالنسبة للمعارضين إظهار النقائص باعتماد وسائل المحاسبة والمساءلة المتعددة، وهو ما جاء فيتعريف منظمة التعاون والأمن الأوروبي للحكم الراشد حيث أنه"شرعية الحكومة، ومحاسبة العناصر السياسية فيها، واحترام حقوق الإنسان وحكمالقانون".

2) البعد التقني (الإداري):

ونقصد به منظومة إدارية فاعلة،وملتزمة بالإصلاح، فكرا وسلوكا وأداء، فالإدارة هيالقناة الرئيسية لتطبيقوتدعيم الإصلاح على أرض الواقع، ولتفعيل هذا الإصلاح والرجاء منهنتائج طيبة يجب توفر عدد منالشروط أهمها:

أ) الكفاءة والتقنية: ويخص العنصر البشري، وهذا يحتاج إلى تكوين وتأهيل ومتابعة في المعاهدالمتخصصة لتكوين الإداريين.

ب) تطوير النظم الإدارية، بحيث تتماشى مع العصرنة، والتحولات المجتمعية، ويتطلب ذلكمشاركة الخبراء في هذا الميدان، ودراسة التجارب السابقة، وتجارب الدول الأخرى.

ج) تحديد المهام والمسؤوليات لأنه يضمن سلامة العملية الإدارية من مستوى إلى مستوى، ومنقطاع لآخر.

د) إدماج التكنولوجيا في النظم الإدارية، لضمان السرعة والنجاعة والشفافية.

3) البعد الاقتصادي:

ونقصد به المنظومة الاقتصادية المتزنة التي تعمل على تلبية حاجات المجتمع، فلا يجب أنيكون اقتصاد مجتمع الحكم الراشد قائما على المداخيل الريعية،أو المساعدات الأجنبية، أي أنهاقتصاد اتكالي على حسنات الآخرين. بل الأساس والهدف معا يتجسدان في المشاركة الشعبية لبناءالثروة الوطنية، وذلك بالاعتماد على الذات، بمعنى أنه اقتصاد مستقل بذاته. مشارك بنوعه فيمجريات التحول الاقتصادي العالمي، فهواقتصاد تحكمه سيادة المجتمع الذي يمارسه.ولا يكون ذلك إلا بإدراك السلطات لضرورة التنمية. وأهم الطرق الموصلة لهذه الأهداف:

أ) مكافحة الفساد بشتى أنواعه ومظاهره.

ب) التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وذلك بتحديد الأولويات الإستراتيجية والتنموية وفقمؤهلات البلد وظروفه، وفرصه.

ج) تكفل الدولة وفق ذلك بالاستراتيجيات الكبرى، الصحة، التعليم.

د) تشجيع القطاع الخاص، وتحقيق التكامل معه.

ه) تعزيز الحريات للمجتمع المدني، حتى يكون مستقلا وفاعلا.

4. البعد الاجتماعي:

إن الهدف من الحكم الراشد هو إصلاح المجتمع والرقي به والقضاء على الانحرافات فيه-سواء الفكرية أو الخلقية-ويعد كنتيجة حتمية للإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري والرؤيةالعامة عند المجتمعات التي تفتقد للحكم الراشد، انتشار الآفات ومظاهر الفساد مع غياب القيموالأهداف النبيلة فيه مع تراجع دور المرجعيات الأخلاقية والعرفية والثقافية فيه، وهو مسارخطير إذ تكون نهايته انهيار هذا المجتمع من أساسه.

الحكم الراشد والفساد:

يتضح جوهر العلاقة بين الحكم والتنمية، في أن هذه الأخيرة تابعة لرؤية نظام الحكم،أيأن ما تعتبره السلطة صالحا سوف يكون له تأثير مباشر على إستراتيجية التنمية، وتجدر الإشارة هنا بأن أهم الأسباب العاملة على التفكير في نمط الحكم الراشد هي ما يأتي(سراج الدينويوسف، 1996:117):

أ. المقارنة بين النجاح الذي تحقق في اقتصاديات السوق، وفشل اقتصاديات التخطيط المركزي.

ب. استبدادية الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي دعا إلى المطالبة بنظام حكم ديمقراطي يستجيبلاحتياجات المواطنين.

ج. عدم كفاءة مشروعات الدولة والهيئات العامة في وقت تغلب عليه الأزمات المالية، وهذا قدشجع على إعادة النظر في دور الدولة.

د. تزايد القلق بشأن الفساد الذي يعمل على استنزاف كل من الموارد المحلية والمعونات الأجنبية.

لقد لاحظ البنك الدولي أن أسلوب الحكم يشمل قضايا واسعة منها ما يأتي(الكايد، ب. ت.:117):

1) كفاءة الترتيبات المؤسسة للدولة.
2) عملية اتخاذ القرارات.
3) رسم السياسات.
4) القدرة على التنفيذ.
4) تدفق المعلومات.
5) طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وبنظرة أقل شمولية على الأسباب السابقة الذكر، يظهر أنها تترجم عبارة واحدة، وهي الفساد الذي يعيق جهود التنمية في أكثر دول العالم.

تعريف الفساد:

الفساد في اللغة هو نقيض الصلاح، وهذا أصدق المعاني للفظ الفساد وأشملها وأعمها. ومنمعانيه أيضا خروج الشيء عن كونه منتفعا به، سواء بقصد أو بغير قصد. وعرف أيضا تعطيلالمصلحة، وهو أظهر التعاريف في معنى الفساد. وتتفاوت درجات الفساد وتتنوع مظاهره، ويعرف على حسبها، فهناك:

أ. الفساد السياسي:

ويعرف بأنه "استغلال المنصب العام لأغراض شخصية، أو تحقيق مكاسب خاصة"،(مصطفى، 2005: 10). عنطريق الرشوة والابتزاز. والمنصب العام كما عرفه القانون العام هو "منصب ثقة يتطلب العمل بمايقتضيه الصالح العام". ويعرف الفساد السياسي أيضا بأنه تعطيل المصلحة العامة واضطراب المنظومةالاقتصادية، بحيث تؤدي إلى حالة اللاتوازن والتبعية العمياء للاقتصادياتالأجنبية، بسبب استغلال المناصب العامة لأغراض شخصية، وأهم مظاهره، الرشوة والابتزاز.

ب. الفساد الاجتماعي:

ويعرف بأنه "تدهور نظام الأخلاق في المجتمع، والذي يعتبر كمرجعية لتماسكه ووحدته.ويساهم هذا التدهور في ظهور عادات مذمومة وتقاليد مرذوله وانحرافات مقيتة، كشيوع ظاهرةالكذب، والنفاق، والتزوير، والأسوأ من ذلك أن هذه الأخلاق الوضيعة تبدأ في التسرب إلى ثقافة

المجتمع، وتخرج من دائرة التحريم، إلى دائرة المكروه، ثم تحظى بقبول عند فئة معينة تدافعنها، وتبرر وجودها "(مصطفى، 13:2005).

ج- الفساد الاقتصادي:

ولعله يكون ثمرة مرة للنوعين السابقين، وتتجلى مظاهره في العمولات، وبيع أملاك الدولة، وتعطيل المنافع الاقتصادية للدولة لأغراض شخصية.

الفساد وآثاره على الحكم الراشد:

يؤكد الباحثون على أن الفساد ينشأ في المجتمعات التي تتميز بما يلي (الحسيني، 123:2003):

أ. ضعف المنافسة السياسية.

ب.نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.

ج. عدم فاعلية المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية.

د. غياب المؤسسات والآليات التي تتعامل مع معالجة الفساد.

إن أهم مظاهر هذه الأسباب:

1) تمتع المسؤولين العموميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة أوعدمه.
2) الحصول على ريع مادي بطرق غير قانونية.
3) الوساطة والمحسوبية والعلاقات الشخصية، وهو ما يعني تهميش الكفاءة.
4) الحرية في استحداث أو إلغاء القوانين أو ما يطلق (قانون على المقاس).
5) تهميش دور المجتمع المدني،أدى هذا إلى غياب عنصر التوازن في المجتمع.
6) تقبل فكرة الرشوة كأهم مظهر للفساد، على أنها تعامل بروتوكولي (أو هدية) يجب الخضوع له.
7) انهيار القيم السامية، كالوفاء، والصدق والتفاني،واستبدالها بنقائضها.

لقد أدت هذه المظاهر ولا ريب في زعزعة النظام الاجتماعي الأخلاقي من جهة،وتحطيم الصلة بين الحاكم والمحكوممن جهةأخرى، كما كان لها آثار وخيمة على المجتمعات(آثار اجتماعية)، وأهم هذهالآثار:

أ) الهجرة غير الشرعية إلى بلدان أخرى وإعمارها.

ب) العمل على جني الربح السريع، ولو كان ذلك مخالفا للأعراف والقوانين والأخلاق.

ج) زعزعة الثقة بين المواطن والسلطة، أي تقلص مفهوم المواطنة.

د) الانتحار، وهو أخطر هذه الظواهر، بما تعنيه من استنفاذ لعنصر رأس المال البشري،وعدم قدرة الدولة على إيجاد حلول ومقترحات تضمن حياة الأفراد.

ه) بداية ظهور الطبقية بشكل واضح في هذه المجتمعات، بسبب الامتيازات التي يحققهاأصحاب اليد الطولى، مقابل الحرمان أو عدم الاكتفاء الذي تعاني منه الطبقات الأخرى.

- الخاتمة:

لكي تكون التنمية مستدامة فيجب ضمان المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية ووضع استراتيجيات متكاملة لدعم وتطوير المؤسسة التنموية كذلك دعم القطاع الخاص وإشراكه في جهود التنمية بالإضافة إلى إقامة توازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للأفراد. كما يجب تعزيز آليات الجودة باعتبارها رافعة كبرى للتنمية المستدامة ونشر الوعي بأهمية البحث العلمي وجعل الجامعات بيوت خبرة في التخطيط للتنمية والعمل على إشراك مختلف مكونات المجتمع في بلورة التصورات والمناهج الكفيلة بتحقيق التنمية المطلوبة.

- المراجع:

أولا: المراجع العربية:

أ- الكتب :

- الجوهري، محمد (2008). المدخل إلى علم الاجتماع، الدارالدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.
- الرفاعي، سلطان نجيب (2009). التلوث البيئي (أسباب، أخطار، حلول) دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.
- الزواوي، خالد (2004).البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، مصر.
- الكايد، زهيرعبدالكريم (د. ت.). الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- المغربي، كامل محمد (2001). الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن.
- جلال الدين، محمد العوض (2003). إنجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر، مركزمحمد عمر بشيرللدراسات السودانية ، أمدرمان، السودان.
- سراج الدين، إسماعيل ومحسن يوسف (1997). الفقر والأزمة الاقتصادية، مركزابنخلدون للدراسات الإنمائية.
- عبدالرازق، مقري (2005). الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، الطبعة الثانية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة.
- غنيم، عثمان محمد (2001). التخطيط: أسس ومبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- قاسم، خالد مصطفى (2010). ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- نجم، نجم عبود (2008). "البعد الأخضر للأعمال: المسؤولية البيئية لرجال الاعمال"، الوراق للنشر والطباعة، عمان، الأردن.

ب- الدوريات:

- الحسيني، عبدالله جابر(2003). الفساد الاقتصادي (أنواعه،أسبابه،آثاره) مجلة مركزصالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 21.
- رزيق، كمال، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ، مجلة الجندول (نوفمبر)، 3 (25).
- مصطفى، بشير (2005). الفسادالاقتصادي: مدخل على المفهوم والتحليلات، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد السادس، يوليو.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

-LesourndJ. B.& S. G. U. Schilizzi (2001). The Environment in Corporate Management, Edward Elgar, Cheltenham.

- Wright R. T. (2005). Environmental Science, Person Prentice Hall, New Jersey.

ثالثا: مواقع شبكة المعلومات الدولية:

-الأمين العام للأمم المتحدة، "منع استغلال البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة(2012) " متاح على الرابط:

. http://www.alwasatnews.com/news/714067.html

- البنك الدولي، تقريرالتنمية في العالم "النمو العالمي"(2002)، متاح على الرابط:
http://www.arabhdr.org/publications/contents/arabic/2003/execsum-03a.pdf
- تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2009، متاح على الرابط:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf
- تقريرمكتب العمل الدولي عن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء(2013)، متاح على الرابط:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/relconf/documents/meetingdocument/wcms_210437.pdf
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2001)، متاح على الرابط:
http://www.alwasatnews.com/news/714067.html
- المديرالتنفيذي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (فبراير، 2003) قضايا السياسات العامة حالة البيئة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي ،الدورة 22،نيروبي، كينيا، متاح على الرابط:
www.unep.org/gc/gc22/REPORTS/K0360653.a.doc
- عبيدات،جمال محمد، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (2007) متاح على الرابط:
http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?t=104565.
- غانم ، سمر خيري ، معوقات التنمية المستدامة في العالم الاسلامي (2012) ، متاح على الرابط :
http://iefpedia.com/arab./